

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

The Contribution of the Financial Accounting System to Improving the Quality of Accounting Information as a
Requirement for Corporate Governance: An Applied Study on Algerian Publicly-Traded Companies

زلاسي رياض

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي - الجزائر

zelaci-riad@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2024/12/15

مجيلي خليصة*

جامعة سطيف- الجزائر

Khalissa46@yahoo.fr

تاريخ القبول للنشر: 2024/12/01

تاريخ الاستلام: 2024/11/18

ملخص:

نهدف في مقالنا هذا لتوضيح اجراءات تحسين جودة المعلومة المحاسبية باستخدام النظام المحاسبي المالي، كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

حيث بينت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لأراء المهنيين المحاسبين إلى أن التغييرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفي تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

كلمات مفتاحية: معايير محاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)، نظام محاسبي مالي، حوكمة شركات جودة معلومة محاسبية.

تصنيفات JEL: G34، M41.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the financial accounting system in improving the quality of accounting information as one of the accounting requirements for corporate governance.

The results obtained through statistical analysis of the opinions of accounting professionals indicate that the changes brought about by the financial accounting system can contribute to maximizing the informational content of the financial statements and improving the quality of accounting information by ensuring the availability of qualitative characteristics that achieve quality (relevance, reliability, understandability, comparability).

Keywords: Corporate governance, International Accounting Standards and International Financial Reporting Standards (IAS/IFRS), Financial Accounting System, Quality of Accounting Information.

Jel Classification Codes: G34، M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهمية وأهداف البحث ومنهجية الدراسة.

إن زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات من الناحية المحاسبية يرجع إلى محاولة الحد من الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة، وكذا إعادة الثقة لدى مستخدمي المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية في التقارير والقوائم المالية المفصح عنها من قبل إدارة هذه الوحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم المالية.

كما أن الاهتمام بجودة القوائم المالية يظهر من خلال الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، حيث أنه بقدر ما تتوافر معلومات ملائمة ودقيقة وفي الوقت المناسب بقدر ما تساعد الإدارة والمساهمين ومختلف المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرة من إدارة الشركات في اتخاذ القرارات المناسبة.

1.1. إشكالية البحث:

يعتبر مفهوم جودة المعلومة المحاسبية من أبرز المفاهيم التي تهتم بها مختلف الهيئات العلمية والمهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم لكي تخدم مستخدميها ولعل من الأهمية ما دفع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة سنة 1966 باسم "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة"، أدرت فيه عن تراجعها عن المجاملات السابقة "المبادئ المحاسبية" أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين خلال تقديم معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتقلل من حالات عدم التأكد، كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتطبيق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق هذا المنهج، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز (FASB) الخطوة التالية المتمثلة في تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (02) سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، والتي تمثل المدخل الضروري لتأصيل وتطوير المفاهيم المحاسبية اللازمة لوضع مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عالميا في إعداد القوائم والتقارير المالية وخدمة متخذي القرارات والمستفيدين منها (خليل، 2008، صفحة 105)، حيث أوضح فيه أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة.

من ناحية أخرى، فإن تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، وعليه، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

"ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات؟"

2.1. أهداف البحث

تسعى الدراسة لتحقيق هدف أساسي يتلخص في تبيان مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق أحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات-جودة المعلومة المالية-. وذلك من خلال التعرف على وجهة نظر المهنيين المحاسبين في

الشركات محل الدراسة حول مدى مساهمة هذا الأخير في تحقيق الخصائص النوعية المحققة للجودة: الملاءمة، الموثوقية والقابلية للفهم، القابلية للمقارنة.

3.1. فرضيات البحث يتم صياغة الفرضية الرئيسية لهذه كالتالي:

يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالية- من حيث تحقق الخصائص النوعية- كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

ولقصد التحقق من صحة كل بعد من أبعاد جودة المعلومة المالية اعتمادا على الخصائص النوعية، فإن الفرضيات الفرعية تصاغ كما يلي:

- يساهم نظام المحاسبي المالي في تحقيق الملاءمة؛
- يساهم نظام المحاسبي المالي في تحقيق الموثوقية؛
- يساهم نظام المحاسبي المالي في تحقيق القابلية للفهم؛
- يساهم نظام المحاسبي المالي في تحقيق القابلية للمقارنة.

4.1. أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من أهمية كل من النظم المحاسبية وحوكمة الشركات في توفير الشفافية والنزاهة وتحقيق الكفاءة والأداء الأفضل الذي تسعى إليه الشركة، والحد من التلاعب الذي تقوم به الإدارة والذي يقضي إلى الفساد الإداري والمالي.

ما يزيد من أهمية الدراسة هوتزامن معالجتها مع بعض الجهود التي تبذل في الجزائر المتمثلة في عمليات الخصخصة واندماج الشركات محليا أو مع شركات أجنبية وكذا دخولها الأسواق الدولية، هذا ما جعل من حوكمة الشركات تمثل عاملا حاسما لدعم القطاع الخاص وأداة قوية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع البترول كما أنه في الوقت نفسه وعلى اعتبار النظام المحاسبي أحد الآليات اللازمة لتحقيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الوقوف على مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات الحوكمة المحاسبية (جودة المعلومة المحاسبية).

5.1. منهج البحث

بغية تحقيق أهداف الدراسة النظرية والميدانية، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي جانب كبير من الدراسة من خلال جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتركيب للمعطيات النظرية والبيانات الميدانية؛ أما في الدراسة التطبيقية فتم جمع البيانات اعتمادا على أسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبانة، ومن ثم ووصفها وتحليلها اعتمادا على مختلف الاختبارات الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2. الإطار النظري للدراسة: جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

يقصد بجودة المعلومة تلك الخصائص والمميزات التي تجعل من القيمة الإعلامية لهذه المعلومات كبيرة من وجهة نظر مستخدميها(الشيرازي، 1990، صفحة 195). كما تعرف جودة المعلومات من جانب الملاءمة للاستعمال بأنها درجة الإيفاء بالاحتياجات والتوقعات من قبل مقدمي المعلومات أو منتجي المعرفة عند قيامهم بأعمالهم(الساعدي و سلمان عبود زبار، 2013، صفحة 14). في حين عرفها المعهد القومي الأمريكي للمقاييس والتكنولوجيا (NIST) بأنها المصطلح الذي يحمل في طياته أبعاد

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

المنفعة والموضوعية والنزاهة(الساعدي وسلمان عبود زبار، 2013، صفحة 14)، وعليه تعتبر هذه الأخيرة من أهم المفاهيم الواجب تحديدها ضمن الإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة المالية.

وترى الباحثة أن مفهوم جودة المعلومة المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين من خلال قدرتها على إضافة قيمة لمخذي القرارات الاقتصادية والتخفيض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات(الدوغبي، 2009، صفحة 7). ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

وهذا التعريف يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومة المحاسبية هو مفهوم شامل ولا يقتصر على جانب واحد فقط ممثلا في الخواص (المعايير الفنية)، مهملًا الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عنها وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات (المعايير القانونية والرقابية والمهنية) وتجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة لمختلف مستخدميها.

فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي فإنها تتطابق مع الخصائص الواردة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980)، وذلك طبقا للمادة 8 من المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، التي نصت على أنه: "يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح"، إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يفصل في الإجراءات المحققة لكل خاصية، لذلك توجب الرجوع إلى الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 لدراسة وتحليل هذه الخصائص لأنه يمثل وجهة نظر كل من (IASB) و(FASB) بموجب المشروع المشترك بين المجلسين لصياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة وذلك في ضوء تحقيق الاتساق في الممارسات المحاسبية*.

وقد جاء في هذا الإطار المستحدث لسنة 2010 أن الالتزام بالأهداف والخصائص النوعية الواردة فيه سيقود إلى معايير ذات جودة عالية مما سيؤدي بدوره إلى تحسين جودة المعلومة المالية المستخدمة في اتخاذ القرار، وحسب هذا الإطار فإن توفير معلومات نافعة لاتخاذ القرار هو الهدف الأساسي للقوائم المالية.

فيما يلي عرض مفصل للخصائص النوعية التي وردت في الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين لسنة 2010، والتي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ضمنيا دون تبويب كما سبقت الإشارة إليه سابقا.

1.2. الخصائص الرئيسية

إن المعيار الحاكم "المنفعة للقرار أو فائدة المعلومات" يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية، وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما الملاءمة وخاصة الموثوقية بمعنى التمثيل الصادق، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيًا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين. سنحاول في النقاط الموالية استعراض الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية، مع التطرق للعناصر التي تحقق هذه الخصائص وتحديد العلاقة بينهما.

❖ **الملاءمة:** يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المالية والغرض الذي أعدت من أجله (ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه)، أي مدى مطابقتها للمعلومات المتوفرة لاحتياجات متخذ القرار، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى تأثير سلوك متخذ القرار واستفادته من هذه المعلومات.

*لم يتم الرجوع إلى الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB, 1980)، نظرا لأنه وكما سبقت الإشارة إليه فإن الساحة المحاسبية العالمية حاليا تشهد تقاربا بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، في ضوء سعي المجلسين لتوحيد الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال المشروع المشترك الموحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة للمحاسبة.

ويتفق كل من (IASB) و(FASB) في تعريفهما لخاصية الملاءمة بأنها القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين أو إحداث فرق في اتجاهها، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة (Board, 1980).

وبناء على ما تم ذكره من تعارف فإن أهم العناصر الممكن تلخيصها والتي ترتبط بالملاءمة كالآتي:

❖ القيمة التنبؤية: تركز العديد من قرارات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين على تنبؤات صريحة أو ضمنية لمبلغ وتوقيت العائد على استثمار حقوق ملكية أو قرض أو أداة ائتمان أخرى. وتبعاً لذلك تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في إحدى تلك القرارات فقط إن ساعدت المستخدمين على الخروج بتنبؤات جديدة حول الأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة ويقدر الشركة في مواجهة المتغيرات المستقبلية غير المتوقعة (حنان، 2005، صفحة 75).

❖ القيمة الاستراتيجية (الرقابية): يجب أن تنطوي المعلومة على قيمة تقييمية وذلك من خلال تأكيد أو تصحيح توقعات أولية لمتخذ القرار.

اذ تعتمد التغذية الراجعة أو ما يصطلح عليه بالتقييم الارتدادي، على فكرة المقارنة بين الخطة وبين ما تم تنفيذه ميدانياً، بمعنى تحديد الانحراف بين ما تم التخطيط له بالاعتماد على اساليب التنبؤ وبين ما حدث فعلاً، وهذا المدخل يعني التقييم المستمر بهدف التحسين المستمر (حنان، 2005، صفحة 76).

❖ الأهمية النسبية (المادية / عتبة الاعتراف): تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية وبالتالي ملائمة إذا أمكن أن يؤثر حذفها أو بيانها بشكل خاطئ على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند وطبيعته أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، كما يرتبط مفهوم الأهمية النسبية ارتباطاً وثيقاً بخاصية الملاءمة، حيث تعرف كل من المادية والملاءمة في إطار ما يؤثر أو يحدث فرقا لدى متخذ القرار، حيث يمكن اتخاذ قرار بعدم الإفصاح عن معلومات معينة نظراً لعدم حاجة المستثمرين إلى مثل هذا النوع من المعلومات (فهي غير ملائمة)، أو لأن المبالغ التي تنطوي عليها صغيرة جداً لدرجة أنها لا تحدث أي فرق، فهي غير مادية (شرويدر، 2006، صفحة 88).

❖ الموثوقية (التمثيل الصادق): تكون المعلومات المحاسبية موثوقة حسب (IASB) إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تمثله أو ما يتوقع بشكل معقول أن تمثله (Elliot & Jamie Elliot, 2007, p. 106).

وبالتالي فإن الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

- الخلو من الخطأ: ويتحقق ذلك بأن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، أي تصوير المعلومات المالية للمضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويراً دقيقاً، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المعلن عنها.
- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: نظراً لأهمية هذه الخاصية في تعزيز موثوقية البيانات المالية فقد اعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما بعد من أهم المبادئ المحاسبية التي لا يمكن مخالفتها قبل وأثناء وبعد إعداد المعلومات المالية، حيث يمكن أن يؤدي التمثيل على أساس الشكل القانوني الذي يختلف عن الجوهر الاقتصادي للظاهرة الاقتصادية إلى تمثيل غير صادق (حماد، 2005، صفحة 81).

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

- الحياد: تقضي هذه الخاصية بعدم تحيز المعلومات المالية لفئة معينة أو لتحقيق هدف محدد وتوجيهها إلى الغرض العام.
 - الاكتمال (الشمولية): من أجل أن تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالمصدقية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو ملحقاتها، ويمكن أن تصبح القوائم المالية غير موثوقة وغير ملائمة إذا ما تم حذف أي معلومات يمكن أن تجعلها خاطئة أو مظللة.
- ### 2.2. الخصائص الثانوية (الداعمة أو المعززة):

تتمثل الخصائص الداعمة أو المعززة للمعلومة المالية في الخصائص النوعية الثانوية الآتية:

- ❖ القابلية للمقارنة: يقصد بالقابلية للمقارنة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة بمعلومات مماثلة عن شركات أخرى لنفس الفترة لتقييم مراكزها المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية (مقارنة مكانية)، وبمعلومات مماثلة عن نفس الشركة في فترات سابقة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء (مقارنة زمنية) (كيسو و جيري و بجانت، 1999، صفحة 71). وتقتضي عملية المقارنة الثبات في الاعتماد على السياسات المحاسبية.
 - ❖ القابلية للفهم: تعرف على أنها: "خلو البيانات من الضبابية أو التأويل، بحيث يسهل فهمها بما يسمح من تحقيق الفائدة منها، وبالتالي فإن البيانات والمعلومات التي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيد" (الحيالي، 2007، صفحة 84).
 - ❖ التوقيت المناسب أو التزامن: يقصد به توفير المعلومات في لحظتها وقبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، فعملية اتخاذه تكون دائما محددة بفترة زمنية معينة وأي تأخر في إيصال المعلومة قد يفقدها قيمتها الإعلامية من وجهة نظر متخذ القرار (حنان، 2005، صفحة 192).
- بناء على ما تم الإشارة إليه من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لاحظنا أنها من الأمور الضرورية التي يجب أخذها بعين الاعتبار للحكم على جدوى وجودة ونفعية المعلومات المحاسبية التي تعتبر المخرجات المقصودة للنظام المحاسبي، إذ أن هذه الخصائص هي التي تعطي للمعلومات المالية قيمتها وأهميتها بالقدر الذي تتصف به، حيث تعتبر كعنصر أساسي يحقق أهداف القوائم المالية من حيث تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3. عينة الدراسة

اقتصرت الدراسة الميدانية على تقصي وجهات نظر المهنيين في مجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف والتي بلغ عددها في دراستنا هذه 27 شركة*. تم التركيز على شركات المساهمة فقط، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم أنواع الشركات بحسب الشكل القانوني وقد أولاه المشرع الجزائري اهتماما بالغاً لما لها من أثر على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق محاسبة مبسطة (محاسبة الخزينة)، وقد تم التركيز على الشركات الاقتصادية، مع تحييد الشركات المالية لخصوصية النظام المحاسبي المالي المطبق

* الملحق رقم (13): المجال التطبيقي للدراسة.

فيها؛ ومن جهة أخرى يلاحظ أن نظام حوكمة الشركات ودقة التسيير تتسع مع اتساع حجم الشركات، فكلما اتسع الحجم زاد التعقيد، مما يؤهل شركات المساهمة لتكون من بين أهم الشركات التي تبرز فيها الحوكمة بشكل جلي.

وقد تم توزيع الاستمارات على المهنيين المحاسبين في الشركات محل الدراسة، سواء كانوا مدراء ماليين أو رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية أو أعوان محاسبين- مع اشتراط كونهم قائمين على عملية إعداد القوائم المالية وفق الـSCF، أو محافظي حسابات أو خبراء محاسبين، ويرجع سبب اختيار هذه الفئة كون هؤلاء المهنيين هم بالدرجة الأولى من يتعاملون بالنظام المحاسبي المالي ويعرفون كيف هي انعكاساته وبيئته ومدى جدوى تطبيقه وذلك نظرا لخبراتهم الميدانية والمهنية في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وعليه تم توزيع 123 استمارة في الشركات محل الدراسة، استرجعت منها 114 استمارة واستبعد منها 07 ردود لعدم جدية الإجابة عن فقراتها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 107 استمارة.

2.3. استمارة الاستبانة:

تم إعداد استمارة الاستبانة وتبويبها بناء على فرضيات البحث إلى أربعة مجالات، حيث خصص المجال الأول لخاصية الملائمة ويتكون من 5 أسئلة، في حين خصص المجال الثاني لدراسة خاصية الموثوقية ويحتوي على 5 أسئلة، أما المجال الثالث فتطرح فيه 3 أسئلة تتعلق بخاصية القابلية للفهم، وخصص المجال الأخير لخاصية القابلية للمقارنة ويتضمن 7 أسئلة، تمت صياغة أسئلة الاستبانة وفق أسلوب الأسئلة المغلقة ذات البدائل المحددة المعتمدة في التحليل على مقياس ليكرت الخماسي وهذا للوصول إلى آراء المستجوبين بدقة:

جدول 1: مقياس درجة الموافقة حسب سلم ليكرت الخماسي، تقسيمه وترميزه

الدرجة	5	4	3	2	1	0
سلم القياس	موافق بشدة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة	دون رأي

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى الدراسات السابقة ورأي المحكمين.

❖ اختبار صدق وثبات الاستبانة:

بغية التأكد من جودة أداة الدراسة -الاستبانة-، وقدرتها على قياس ما صممت لقياسه، تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه، وذلك كما تبينه الجداول الموالية:

جدول 2: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له

مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية													
معامل الارتباط	المجال 4	معامل الارتباط	المجال 3	معامل الارتباط	المجال 2	معامل الارتباط	المجال 1						
	الفقرة		الفقرة		الفقرة		الفقرة						
0.715	(14)	0.788	(11)	0.681	(06)	0.911	(01)						
0.731	(15)												
0.791	(16)												
0.643	(17)												
0.775	(18)												
0.821	(19)												
0.589	(20)												

.0.000 = sig، عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

المصدر: إعداد الباحثين بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

يبين تحليل الاتساق الداخلي للجزء الثاني من خلال استعمال معامل الارتباط أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات المجال دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$ ، وهذا يعني أن كل فقرة من فقرات هذا الجزء متسقة بشكل جيد نسبياً مع المجال الذي تنتمي إليه، حيث يتراوح معامل الارتباط في أغلبها بين 0.5 و0.9 وهذا المجال مقبول لإعطاء حكم إيجابي على درجة الاتساق الداخلي لهذه الاستبانة.

❖ اختبار ثبات الاستبانة

تم اختبار والتحقق من ثبات أداة القياس باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cranbach)، لمعرفة الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الدراسة مجتمعة، كما يعتبر مؤشراً إحصائياً دقيقاً على مدى اعتمادية نتائج الدراسة.

يمكن توضيح نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ في الجدول التالي:

جدول 3: معامل الثبات ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ		عدد الفقرات	المجالات
الدراسة النهائية (حجم العينة 107)	الدراسة الاستطلاعية (حجم العينة 27)		
0.880	0.858	20	الاستبانة ككل
0.797	0.723	05	المجال (01)
0.719	0.613	05	المجال (02)
0.645	0.661	03	المجال (03)
0.830	0.750	07	المجال (04)

المصدر: إعداد الباحثة بناء على تحليل نتائج نظام SPSS.

يتضح من خلال نتائج حساب معامل ألفا أنه يفوق النسبة المقبولة إحصائياً (0.6)، ومنه يمكننا القول أن للاستبانة درجة عالية من الثبات تؤهلها لأن تكون وسيلة جيدة لبناء الدراسة الميدانية وجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات.

❖ الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في التحليل

تم توزيع الاستمارات في الشركات محل الدراسة، وتجميع المعلومات اللازمة لمعالجة الموضوع، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار 22 " Statistical Package for Social Sciences-SPSS-22 " ثم استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة في التحليل، وفيما يلي عرض للأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في توظيف البيانات ومبررات استخدام كل منها:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري: تم استخدام المتوسطات بهدف تحليل إجابات المستجوبين ومعرفة متوسط إجاباتهم ومقارنتها بالمتوسط الفرضي وتحديد في أي مجال من مجالات سلم ليكرت تنتمي، أي معرفة في أي خيار تتركز هذه الأخيرة مما يعطي تصوراً واضحاً لمستوى الموافقة أو عدمها وكذا معرفة الأهمية النسبية لكل فقرة في مختلف محاور وأجزاء الاستبيان. أما الانحراف المعياري فيوضح مدى تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي فهو إذا يقاس التجانس في الإجابات.

- معامل الارتباط بيرسون: تم حساب هذا المعامل لقياس صدق الاتساق الداخلي والبنائي للاستبانة

- معامل الثبات ألفا كرونباخ: يتم استخدام هذا المعامل لقياس والتأكد من درجة ثبات الاستبانة.

• اختبار t لعينة واحدة (T-Test): من أجل وصف عبارات الاستبيان وتحديد اتجاه إجابات المجيبين أي درجة الاتفاق عليها، وذلك بمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة (03) أم زاد أو قل عن ذلك، وكذا للتحقق من معنوية الفقرة.

• اختبار كولموغوروف-سيمرنوف Kolmogrov-Simernov: يستخدم بغرض التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يسمح باستخدام الاختبارات المعلمية.

4. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

1.4. اختبار الفرضية الفرعية الأولى: الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الأول.

جدول 4: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الملاءمة

الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
01	دال (موافق بشدة)	0.000	16.520	٪83.552	0.73732	4.1776	1. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	14.227	٪79.814	0.72026	3.9907	2. تساهم المعلومات المالية المعدة وفق SCF من تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	13.782	٪80.374	0.76456	4.0187	3. تمكن المعلومات المالية المعدة وفق SCF مستخدميها من تقييم صحة توقعاتهم السابقة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	9.099	٪74.766	0.83932	3.7383	4. تعزز المعلومات التي يوفرها SCF القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	7.265	٪72.71	0.90484	3.6355	5. يعتبر تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية لـ SCF ملائماً لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	15.959	٪78.242	0.59124	3.9121	المجموع (المجال ككل)

– يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05)، استناداً إلى المتوسط الفرضي (03).

– تم ترتيب الأسئلة بالنظر لقيمة (t) بدل قيمة المتوسط الحسابي باعتبار أن اختبار (t) يأخذ في مضمونه الانحراف المعياري.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة تقدر بـ: (3.91) بانحراف معياري قدره (0.59) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (15.959) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية الملاءمة بدرجة كبيرة جداً، وهذا ما ترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضاً أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (1) والتي تنص على أنه: "يمكن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ (4.17)، في حين حصلت الفقرة رقم (05) والتي تنص على أنه: "يعتبر تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية لـ SCF ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.63).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، فنجدهم يؤكدون على أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تمكن من ترشيد مختلف قرارات مستخدميها بالدرجة الأولى، ثم في تقليل حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرار بدرجة أقل، يليه تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم صحة توقعاتهم السابقة، ثم تعزيز القدرة التنبؤية لمستخدميها بما يتيح لهم إمكانية توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم، وأخيرا أن تاريخ نشر القوائم المالية المحدد في النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي يعتبر ملائما لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (4) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.91) وانحراف معياري قيمته (0.59)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية الملاءمة، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (15.95) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95٪)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة".

2.4. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الثاني من المحور الثاني:

جدول 5: مساهمة SCF في تحقيق خاصية الموثوقية

الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
02	دال (موافق بشدة)	0.000	11.431	77.944	0.81188	3.8972	1. تتعدد القوائم المالية وفق SCF بما يتيح معلومات كافية لتلبية احتياجات متخذي القرار.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	15.597	82.99	0.76237	4.1495	2. تتيح الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	9.510	78.13	0.98606	3.9065	3. تعتبر القوائم المالية المعدة وفق SCF ذات غرض عام ولا تتحيز لفئة قرار معينة.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	10.616	78.878	0.91972	3.9439	4. يغلب SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي.

05	دال (موافق بشدة)	0.000	9.499	776.636	0.90581	3.8318	5.. إن اتجاه SCF نحو تقييم الاصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	16.194	778.916	0.60412	3.9458	المجموع (المجال ككل)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية يقدر بـ: (3.94) بانحراف معياري قدره (0.60) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ: (16.194) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية الموثوقية بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما ترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (2) والتي تنص على أنه: "تتيح الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ: (4.14)، في حين حصلت الفقرة رقم (05) والتي تنص على أنه: "إن اتجاه SCF نحو تقييم الاصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (3.83).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: "الملاحق التفسيرية التي تتضمنها القوائم المالية وفق SCF تتيح إمكانية التحقق من مختلف المعلومات الواردة ضمن هذه الأخيرة"، ثم تأتي العبارة رقم (01) في المرتبة الثانية والتي تنص على: "تعدد القوائم المالية وفق SCF بما يتيح معلومات كافية لتلبية احتياجات متخذي القرار"، يليها العبارة رقم (04): "يغلب SCF الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني الأمر الذي يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي" في المرتبة الثالثة، ثم العبارة رقم (03): "تعتبر القوائم المالية المعدة وفق SCF ذات غرض عام ولا تحيز لفئة قرار معينة" في المرتبة الرابعة، وأخيرا العبارة رقم (05): "إن اتجاه SCF نحو تقييم الاصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها" في المرتبة الخامسة.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (5) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (3.94) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، مع انحراف معياري قيمته (0.60)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية الموثوقية، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيوندت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (16.19) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95٪)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة $\alpha = 0.05$ ، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الموثوقية" محققة.

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

3.4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الثالث من المحور الثاني

جدول 6: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للفهم

الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
03	دال (موافق بشدة)	0.000	16.214	٪85.234	0.80490	4.2617	1. يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	27.482	٪88.224	0.53117	4.4112	2. إن القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	24.631	٪88.598	0.60051	4.4299	3. إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	28.212	٪87.352	0.50143	4.3676	المجموع (المجال ككل)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم يقدر بـ (4.36) بانحراف معياري قدره (0.50) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t) المحسوبة بـ (28.212) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية القابلية للفهم بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما ترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (2) والتي تنص على: "إن القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ (4.41)، في حين حصلت الفقرة رقم (01) والتي تنص على أنه: "يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (4.26).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (02) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: "القوائم المالية المعدة وفق SCF قابلة للقراءة واضحة ومفهومة وخالية من التعقيد"، ثم تأتي العبارة رقم (03) في المرتبة الثانية والتي تنص على: "إن الملاحق المعدة وفق SCF تزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية"، يليها العبارة رقم (01): "يعرض SCF المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من فهمها" في المرتبة الثالثة.

بالرجوع الى معطيات الجدول رقم (6) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.36) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03) مع انحراف معياري قيمته (0.50)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحقيق خاصية القابلية للفهم، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (28.21) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95٪)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig.=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للفهم" محققة.

4.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمجال الرابع من المحور الثاني:

جدول 7: مساهمة SCF في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة

الترتيب	القرار/الدلالة الإحصائية	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	قيمة T المحسوبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
07	دال (موافق بشدة)	0.000	16.004	786.916	0.86986	4.3458	1. يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي تبنى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين المؤسسات.
05	دال (موافق بشدة)	0.000	16.558	786.728	0.83490	4.3364	2. يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف الفترات.
03	دال (موافق بشدة)	0.000	24.874	788.972	0.60241	4.4486	3. ينص SCF على تكييف المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة والافصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
06	دال (موافق بشدة)	0.000	16.276	784.672	0.78403	4.2336	4. تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع.
02	دال (موافق بشدة)	0.000	27.829	789.906	0.55582	4.4953	5. طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة.
01	دال (موافق بشدة)	0.000	30.083	790.28	0.52060	4.5140	6. تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة.
04	دال (موافق بشدة)	0.000	18.067	784.86	0.71164	4.2430	7. يضيف SCF صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي.
/	دال (موافق بشدة)	0.000	28.501	787.476	0.49861	4.3738	المجموع (المجال ككل)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة تقدر بـ (4.37) بانحراف معياري قدره (0.49) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (03)، في حين قدرت قيمة (t)

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

المحسوبة بـ (28.501) والدالة عند درجات الحرية (106) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهو ما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما ترجمه قيم المتوسطات الحسابية لكافة فقرات هذا المجال، والتي هي أيضا أكبر من متوسطها الفرضي (03) رغم اختلاف قيمها، وكذا وجود دلالة إحصائية في قيم (t) بمستوى دلالة قدره (0.00) خاصة فيما يتعلق بالفقرة رقم (06) والتي تنص على: "تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة"، والتي حصلت على أكبر تأييد من قبل المستجوبين حيث قدر متوسطها الحسابي بـ (4.51)، في حين حصلت الفقرة رقم (01) والتي تنص على أنه: "يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات" على أدنى تأييد بمتوسط حسابي قدره (4.34).

بمعنى أن المبحوثين اتفقوا تماما على عبارات هذا المحور، غير أن درجة الاتفاق تختلف من عبارة إلى أخرى، حيث نالت العبارة رقم (06) المرتبة الأولى والتي تنص على أن: "تبني SCF لجدول التدفقات النقدية يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة"، ثم تأتي العبارة رقم (05) في المرتبة الثانية والتي تنص على: "طريقة عرض القوائم المالية وفق SCF بإضافة خانة تخص الدورة السابقة يسهل إجراء المقارنات بالنسبة لنتائج الشركة الواحدة"، يليها العبارة رقم (03): "ينص SCF على تكييف المبالغ في حالة تغيير الأسس المحاسبية المتبعة والافصاح على أثر هذا التغيير في القوائم المالية مما يسمح بإجراء المقارنات فيما بين الفترات الزمنية المختلفة" في المرتبة الثالثة، ثم العبارة رقم (07): "يضيف SCF صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي" في المرتبة الرابعة، تليها العبارة رقم (02): "يلزم SCF بتوفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة بما يسهل عملية تقييم ومتابعة أداء الشركة عبر مختلف الفترات" في المرتبة الخامسة، ثم العبارة رقم (04): "تطبيق SCF يساعد في تقديم معلومات قابلة للمقارنة بين مختلف الشركات العاملة في نفس القطاع" في المرتبة السادسة، وأخيرا العبارة رقم (01): "يضمن توحيد المبادئ والسياسات والطرق التي نادى بها SCF قابلية مقارنة المعلومات المالية بين الشركات".

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (7) يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.37) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، مع انحراف معياري قيمته (0.49)، هذا ما يدل على أنه هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، كما أكدت نتائج اختبار (t) ستيودنت والذي بلغت قيمته للمجال ككل (28.50) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95٪)، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة (sig=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، وعليه نخلص إلى أن الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة" محققة.

5.4 اختبار الفرضية الرئيسية: الجدول الآتي يوضح نتائج إجابات المستجوبين المتعلقة بالمحور الثاني:

جدول 8: مساهمة SCF في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة (قيمة Sig)	القرار/الدلالة الإحصائية
المجال 1: يساهم SCF في تحقيق خاصية الملاءمة.	3.9121	0.59124	78.242	15.959	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 2: يساهم SCF في تحقيق خاصية الموثوقية	3.9458	0.60412	78.916	16.194	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 3: يساهم SCF في تحقيق خاصية القابلية للفهم	4.3676	0.50143	87.352	28.212	0.000	دال (موافق بشدة)
المجال 4: يساهم SCF في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة	4.3738	0.49861	87.476	28.501	0.000	دال (موافق بشدة)
المجموع (المحور ككل)	4.1498	0.42783	82.996	27.801	0.000	دال (موافق بشدة)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل نظام SPSS.

بالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (8) يتبين أنه نتيجة لتحقيق الفرضيات الفرعية الأربعة فقد تحققت الفرضية الرئيسية الثانية، حيث أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته (4.14) وانحراف معياري قيمته (0.42) وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة (03)، هذا ما يدل على أن المستجوبين يوافقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشدة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وهو ما أكدته اختبار (t) ستيودنت المحسوب للمحور ككل والذي بلغت قيمته (27.80) ذلك عند درجات حرية (106) ومستوى ثقة (95٪)، وهي دالة كون أن مستوى الدلالة (sig=0.00) كان أقل من درجة المخاطرة ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة، مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه: "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات".

5. خاتمة:

حاولنا من خلال ورقتنا البحثية هذه الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع والتي مفادها: "ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات؟"، أين تم التطرق للجانب النظري للموضوع والذي يلخص الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي تعتبر سبيلا لتحقيق جودتها خاصة ما تعلق بالملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، ليتم ضمن الجانب التطبيقي من البحث اختبار الفرضيات المتعلقة بهذه الأخيرة.

دلت النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لآراء المهنيين المحاسبين في بعض شركات المساهمة الناشطة بولاية سطيف والخاضعة لرقابة مركز الضرائب، أن هناك تأييدا واسعا من طرف المجيبين إلى أن التغييرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي ساهمت في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وتحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من حيث حرصه على ضرورة توفر الخصائص النوعية المحققة للجودة، حيث أكدت النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- أكد أغلب المجيبون مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية الملاءمة وذلك أن تطبيق هذا الأخير جعل من القوائم المالية أكثر اعتمادية من قبل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم، كما أن استحداث قائمة التدفقات النقدية عزز من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات حول حجم وتوقيت وقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ودرجة التأكد المتعلقة بها، كما تساعد هذه القائمة الإدارة على القيام بالتخطيط المالي وهي فعالة في التقييم الارتدادي

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية

للتدفقات النقدية الحالية، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية المعدة وفق الأسس والمبادئ والقواعد التي نص عليها النظام المحاسبي المالي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة، أداءها المالي، كل تغيير يطرأ على وضعيتها المالية، عرض تحليلي للحركات التي تؤثر في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة، بالإضافة إلى إعداد الملحق الذي يتضمن كل معلومة ذات أهمية لفهم عمليات القوائم المالية وهو ما يقلل من حالات عدم التأكد المرتبطة باتخاذ القرارات.

- أكد المحاسبون قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات مالية موثوق بها ذلك أن تطبيق هذا الأخير جعل القوائم المالية أكثر تجاوبا مع احتياجات المستخدمين، كما أن اعتماده على مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني واتجاهه نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يترتب عليه أمانة التمثيل للواقع الاقتصادي ويعزز من شفافية ومصداقية المعلومات.
- يساهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات مالية قابلة للفهم من خلال اعتماده على إطار تصوري مستمد من المرجعية الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) يبين أسس إعداد وعرض القوائم المالية، اهتم من خلاله بعرض المبادئ والقواعد التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها بصفة صريحة وشفافة مما يمكن مستخدمي القوائم المالية من فهمها، كما أن اهتمامه بالملاحق كقائمة أساسية يزيد من درجة الإفصاح عن وتفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية الأمر الذي يعزز من خاصية القابلية للفهم؛
- يرى المحاسبون أن النظام المحاسبي المالي أولى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة، حيث أن اعتماده على مبدأ الثبات في الطرق المحاسبية من جهة وتكييف المبالغ في حالة تغيير هذه الأخيرة من جهة أخرى وضرورة احتواء القوائم المالية على معلومات تخص الدورة السابقة كل هذا يعزز من خاصية القابلية للمقارنة ويسمح بمتابعة وتقييم أداء الشركة بالإضافة إلى أن تبني النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية يضيف صفة الدولية على القوائم المالية للشركات بما يسمح بإجراء المقارنة على المستوى الدولي. من جهة أخرى يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي لقائمة التدفقات النقدية هاما لكونه يساعد مستخدمي القوائم المالية على المقارنة بين الشركات من حيث القدرة على توليد السيولة.

6. قائمة المراجع:

- 1.- Elliot, B., & Jamie Elliot. Financial accounting and reporting. (London: Pearson Education, 2007), p.106.
2. خليل، ع.، الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008) ص: 105.
3. دونالد كيسو، وجيري ويجانت. (1999)، المحاسبة المتوسطة، (الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1999)، ص: 71.
4. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العملية، (عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2005) ص: 192.
5. ريتشارد شرويدر، نظرية المحاسبة، (الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2006)، ص: 88.
6. طارق عبد العال حماد. (2005). موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، (مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص: 81.
7. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1990)، ص: 195.
8. عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، (القاهرة: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008)، ص: 105.
9. علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، (مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 7، 2009)، ص: 7.
10. مؤيد الساعدي، وسلمان عبود زبار، جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية-دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، (مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2013، ص: 14).
11. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007)، ص: 84.
12. Board, F. A. (1980). Qualitative characteristics of accounting information. SFAC N2. Consulté le 09/04/2024, sur <http://www.fasb.org>.